المبحث الثالث
مهمـة الباحث في الاقتصاد الإسلامي

إن طبيعة الدراسات الاقتصادية الإسلامية تختلف عن طبيعة علم الاقتصاد نفسه وطبيعة الدراسات الاقتصادية كعلم تدرس ما هو كائن، أما الدراسات الاقتصادية الإسلامية فإنها تعالج الاقتصاد كمذهب ونظام كما قدمنا في المبحث الثاني أي دراسة ما يجب أن يكون[1].

ذلك أنه لا يفسر الإسلام أو الاقتصاد الإسلامي الظواهر الاقتصادية واستخلاص القوانين لها، وانما يحدد أهداف النشاط الاقتصادي وكيفية تنظيمه بصفة تسعد البشرية.

وهنا يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره لأنه اقتصاد منبن على ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية، متميزٌ عن الاقتصاد الوضعي بأشكاله المختلفة إذ هو من وضع البشر.

ومن هنا نقرر أن مهمة الباحث في الاقتصاد الإسلامي ليست عملية إنشاء المذهب الاقتصادي في الإسلام، وليست عملية ابتداع النظريات أو النظم الاقتصادية الإسلامية، وانما هي عملية الكشف عن هذه الأصول واستظهار حلول اقتصادية مناسبة فيما يعرض للمجتمع من مشكلات اقتصادية.

« فالباحث ليس كأي باحث آخر حر في بحثه وانما هو مقيد في الكشف عن حكم الله في المسائل الاقتصادية بنصوص القرآن والسنة إذا وجد النص، فإن لم يجد النص فهو مقيد بالاجتهاد لاستظهار الحلول الإسلامية في تلك المسائل بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستحسان... إلخ.

وعليه فإن أية محاولة لدراسة النشاط الاقتصادي خارج نصوص القرآن والسنة أو بغير الطرق الشرعية المقررة، فإنها لا تمت إلى الاقتصاد الإسلامي بصلة

---

(١) المذهب الاقتصادي في الإسلام للدكتور محمد شوقي الفنجري ص ٣٤.

ولا توصف دراسات الباحث بأنها إسلامية إلا بقدر تعبيرها عن نصوص القرآن والسنة والتزامها بالطرق الشرعية المقررة »[1]. فلابد للباحث في الاقتصاد الإسلامي من الإلمام وبقدر جيد بالدراسات الاقتصادية الفنية بعد أن يكون ملماً بالدراسات الفقهية وأصول الفقه لمعرفة التمييز بين النصوص والاستفادة منها، كمعرفة العام والخاص والمقيد والمطلق والناسخ والمنسوخ وما شابه ذلك، مما يضيف للباحث ثروة علمية يستطيع بواسطتها أن ينطلق في بحوثه، والاستفادة مما كتبه علماؤنا السابقون مبنيا على هذه الأصول الفقهية، ومضيفا إليه بعد ذلك ما استجد من مشكلات اقتصادية، متخذا من ثقافته الاقتصادية الفنية سلماً يصل به إلى الرأي الصحيح إن شاء الله.

ومن أهم ما نؤكده على الباحث أن يعلم ويدرك أن البحث في الاقتصاد الإسلامي ليس بالأمر الهيّن بل إنه تتخلله صعوبات أهمها :

١ ـ قفل باب الاجتهاد والذي نشير إلى بعض أسبابه في فصل لاحق[2] وقد أشرنا إلى بعض أسبابه في باب سابق حيث جمدت الدراسات الاقتصادية الإسلامية وقلت إن لم تكن اندرست، وعجز الباحثون عن مواجهة حاجات المجتمع الاقتصادية المتغيرة، وبالتالي يتبين للباحث الآن صعوبة دخول هذه العصور الممتدة قرابة عشرة قرون، والتي سميناها عصر الأفول ليستقرئ منها ما تخللها من ومضات اقتصادية وحلول إسلامية لها عند بعض النابهين من العلماء والذين أنار الله بصائرهم وكان لهم في التعمق في العلوم الإسلامية ما جعلهم ينبذون التقليد ويسيرون على منهج حر استطاعوا خلاله أن يكتبوا كتابة استفاد منها الباحثون عن الحلول الإسلامية.

٢ ـ تعقد الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد يكتفي في الباحث في الاقتصاد الإسلامي مجرد الإحاطة بالدراسات الفقهية الواسعة فحسب، بل لابد أن يكون بنفس المستوى من الإحاطة بالدراسات الاقتصادية الفنية المستجدة

---

(١) المذهب الاقتصادي في الإسلام للدكتور محمد شوقي الفنجري ص ٣٦.
نحو اقتصاد إسلامي المنهج والمفهوم للدكتور محمد شوقي الفنجري ص ١٩ ، ٢٠.
المدخل للاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري ص ٥٣.

(٢) انظر صفحة ٢٦٧ من الرسالة.

والنظم الاقتصادية المعاصرة[1].

فتبين أن مهمة الباحث صعبة، ولكن مع ذلك نقول إن اتباعه للمنهج الذي سلكه السابقون من علماء السلف يسهل له عملية البحث، إذ عليه أن يبحث من خلال واقع فلسفة التشريع الإسلامي، في كل ما جاء لأنه متكامل مترابط تأخذ بدايته بنهايته، ومقدمته بخاتمته، وترابط أحكامه بعضها ببعض ما كان منها في دائرة العقيدة أو الأخلاق أو الأحكام العملية.

فالبحث في الاقتصاد الإسلامي ليس مقصورا على المال وتنميته، والانتاج وعناصره، والتوزيع وعدالته، والاستهلاك وترشيده، بل يمتد من هذا المحيط الخاص إلى أصول الشريعة الإسلامية وفروعها عقائدية أم أخلاقية أم عملية.

« والباحث في الاقتصاد الإسلامي لابد أن يعرف أنه أمام اقتصاد منجز تم وضعه وهو مدعو إلى تمييزه بوجهه الحقيقي وتحديده بهيكله العام، والكشف عن قواعده الفكرية، وإبراز ملامحه الأصلية.. وإن محاولة الوصول إلى هذه الأمور هي مهمة الباحث في الاقتصاد الإسلامي.

يوضح هذا أن المذهب الاقتصادي الإسلامي قد انتهى وضعه، فليس لنا إلا البحث عن النصوص والأفكار الأساسية التي يتكون منها المذهب الاقتصادي في الإسلام، سواء بطريق مباشروهو أخذه من المصادر القرآن والسنة أو بطريق غير مباشر عن طريق الاجتهاد والأدلة الأخرى »[2].

٣ ـ كما أنه يجب أن يكون معروفا لدى الباحث وواضحا في ذهنه أنه إذا وجد من سبقه في المقام الأول للتطبيق العملي تحت ظروف محيطة به فإنه ينبغي أن يصرف النظر ويتجرد عن التأثير بهؤلاء الباحثين، بل يجعل هدفه الوصول إلى الحقيقة مجردة من العواطف والاتجاهات المختلفة أو التأثر بمن قبله مهما كانت نوعية هذا الذي سبقه؛ لأن ما يصل إليه من حق أو رأي هو ما نهدف إليه مع اعتبار أن يكون بحثه ورأيه مراعياً للواقع العملي والظروف المحيطة به في المسألة التي يبحثها، بمعنى أن يبعد عن الحلول التي توغل في الخيال أو الافتراضات التي تصطدم بالواقع للتطبيق العملي.

---

(١) د. شوقي الفنجري : نحو الاقتصاد الإسلامي، المنهج والمفهوم ص ١٢/١١.

(٢) محمد باقر الصدر : اقتصادنا مرجع سابق ص ٣٥٢.